مجلة إشكالات في اللغة والأدب مجلد: 08 عدد: 04 السنة: 2019
ص: 27 - 39 E ISSN: 2600-6634 / ISSN:2335-1586

إشكالية تطبيق المنهج البنوي على اللّغة العربيّة من منظور الباحث "عبد الرحمن الحاج صالح"

The Problem of Applying the Structural Approach to the Arabic Language From the Perspective of "Abdul "Rahman Haj Saleh

[*] أحمد بوعسرية.
BOUASRIA ahmed
جامعة غرداية
University of Ghardaia

تاريخ الإرسال 2019/02/10	تاريخ القبول:2019/05/22	تاريخ النشر: 2019/09/25

ملخص البحث

بعد انفتاح العرب والمسلمين على الغرب اطلعوا على علومهم ومناهجهم في مختلف مناحي العلم والمعرفة، فقاموا بتطبيقها على تراثهم رغم ما بين الحضارتين من فروق ابستيمولوجية.

ومن المناهج اللغوية التي استقدمها اللغويون العرب من الغرب المنهج البنوي الذي يدعو أصحابه إلى مقاربة اللغة بعيدا عن سياقاتها المختلفة.

وهذا البحث سيتناول إشكالية تطبيق المنهج البنوي على اللغة العربية، ليجيب عن التساؤل التالي: ما مدى صلاحية المنهج البنوي للتطبيق على قواعد اللغة العربية وآدابها من وجهة نظر الدكتور عبد الرحمن حاج صالح؟

الكلمات المفتاح : المنهج؛ البنوية؛ اللّغة العربية.

Abstract:

The openness of the Arabs and Muslims to the West resulted in their learning about various sciences and curricula. They applied them to their linguistic heritage despite the epistemological differences between the two civilizations.

The structural approach is among the linguistic approaches that the Arab linguists brought from the West, which calls on approaching the language away from its different contexts.

The present paper attempts to address the problematic of applying the sturctural approach on the Arabic language. It aims, thus, at answering

[*] أحمد بوعسرية ahmedbouasria62@gmail.com

the following question: How valid is the applicability of the structural approach on the Arabic language and its literature, from the point of view of Pr Abdurrahman HadjSaleh?

Keywords: Curriculum, Structural approach, Arabic language

المقدمة:

قبل حلول القرن العشرين عرف العالمُ الغربي المنهجَ التاريخي الذي سعى أصحابه إلى دراسة اللغة وهي تتعاقب تاريخيا، من أجل دراسة تطور اللغات وخصائص كل مرحلة، فلما حلّ القرن العشرون عرف الغرب تحولا عن هذا المنهج إلى منهج آخر يدرس اللغة في زمن واحد وهو المنهج البنيوي، ثم انتقل هذا المنهج إلى الوطن العربي بسبب البعثات العلمية إلى الغرب وازدهار حركة الترجمة إلى العربية.

والحديث عن هذا المنهج يتطلبُ منّا طرح التّساؤل التّالي: ما جدوى البنويّة وصلاحيتها عند إسقاط مبادئها وتحليلاتها على خصوصيّة اللّغة العربيّة؟ وهل يُمكننا الاستفادة من هذا المنهج الغربيّ الحداثي في التحليل اللغوي؟

وللإجابة عن هذا التساؤل ذي الأهميّة الكبرى، فقد اخترنا مقاربة آراء الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، الذي تناول البنويّة وتطبيقاتها على اللغة العربية.

وسيكون البحث مقسما إلى المبحثين التاليين:

- المبحث الأول: تعريف المنهج البنوي.
- المبحث الثّاني: إشكالية تطبيق المنهج البنويّ على اللّغة العربيّة عند الباحث عبد الرحمن حاج صالح.
- الخاتمة.

المبحث الأول: تعريف المنهج البنوي وتأصيله:

1- تعريف المنهج البنوي:

تعريف المنهج لغة واصطلاحا:

تعريف المنهج لغة:

المنهج في اللغة مِنْ «أَنْهَجَ الطريقُ: وضَحَ واسْتَبانَ وَصَارَ نَهْجاً واضِحاً بَيِّناً...والمِنهاجُ: الطريقُ الواضِحُ»[1].

تعريف المنهج اصطلاحا:

للمنهج Method تعريفات عديدة، تتقاطع مع التعريف اللغوي، ومن هذه التعريفات:

-عرّفه ابراهيم ابراش بأنه «الطريقة التي يسلكها الباحث للإجابة على الأسئلة التي تثيرها المشكلة موضوع البحث، فعندما يواجه الباحث أو الإنسان العادي مشكلة ما فإنه يبدأ بالتفكير كيف سيحل هذه المشكلة، والمنهج هو طريقة الحل...»[2].

- وعرّفه محمد خان بأنه «خطة يسير عليها الباحث بدءا من التفكير في موضوع البحث حتى ينتهي من إنجازه»[3].

يُفهم من التعريفات السابقة أنّ المنهج هو الطريق الذي يتوصل به الباحث إلى إدراك العلوم والمعارف. والبحث العلمي غير مفصول عن المعرفة العلمية، فهو تقنية المعرفة العلمية وعمادها، والعلم إنما يُكتسب بالمنهج[4].

تعريف البنوية:

تعريف البنية لغة:

قال ابن فارس: «بني: الباء والنون والياء أصلٌ واحد، وهو بناء الشيء بضَمّ بعضه إلى بعض. تقول بَنَيْتُ البناءَ أبنِيه. وتسمَّى مكةُ البَنِيّة. ويقال قوس بانِيَةٌ، وهي التي بَنَتْ على وَتَرِها، وذلك أنْ يكاد وَتَرها ينقطع لُصُوقه بها...ويقال بُنْيَةٌ وبُنًى، وبِنْيَة وبِنًى بكسر الباء»[5].

تعريف البنية اصطلاحا:

إذا كان البناء في اللغة هو ضمّ الشيء بعضه إلى بعض فإن البنية- المشتقة منه- تتقارب معه في معناها العلمي، فقد عُرّفتْ على «أنّها **مجموعة من الأجزاء المرتبطة معاً**، وبهذا المعنى، فإنّ صندوقا من قطع الغيار لا يعدو أن يكون مجموعة، أما السيارة

التي تشكّلها هذه القطع حين تترابط معا فهي بنية»[6].

ومعنى هذا الكلام أنّ قطع الغيار المتناثرة لا تكوّن بنية إلا بعد أن تتشكل في مظهر السيارة، فالبنيوية تهتمّ بالصورة التي تكون عليها الوحدات المشكلة للكلّ، ف«القدماء يعرفون الشيء بناء على معرفة عناصره الجوهرية، أمـــا مع البنيوية، فإن الشيء أصبح عبارة عن كيفية بنائه»[7].

ولكي تكون للظاهرة بنية يجب أن تتوفّر فيها –عند ليفي شتراوس – مجموعة من الشروط هي:

-ترابط عناصر الظاهرة بحيث تشكل نسقا ونظاما له قواعد.

- التأثير المتبادل بين عناصر الظاهرة، فكل تغيير يحدث لعنصر يؤثر على العناصر الأخرى.

- القدرة على التنبؤ بما سيحدث للبنية عند تغيّر أحد عناصرها.

- أن تكون البنية شاملةً لأغلب الوقائع الملاحظة المتعلقة بالظاهرة[8].

ولما كانت البنوية مصطلحا غربيا وافدا على البلاد العربية، فقد اختلف النقاد العرب في وضع مصطلح لها، فمنهم من سماها الهيكلية، ومنهم من اختار التركيبية، ومنهم من استعمل مصطلح البنائية[9].

تعريف المنهج البنوي:

الدراسة البنوية تدرس الظواهر المختلفة، وتنظرُ إليها بوصفها نظاما تاما منسجم الأجزاء؛ فتدرس المجتمعات، والعقول واللغات والآداب والأساطير[10]؛ ففي مجال اللغة تُعتبر البنوية Structurale منهجا في دراسة اللعة، عرّفتْ بأنّها «النظرية اللغوية التي تهتمّ بالجانب الوصفي للغة، وتنظر إليها على أنها وحدات صوتية تتجمّع لتكوّن الوحدات الصرفية التي بدورها تكوّن الجمل»[11].

عزل سوسير اللغة عن الاعتبارات الأخرى، وجعلها موضوعا مستقلا قابلا للبحث العلمي، ومن ثَمّ هدف إلى تفسير اللغة بالضوابط اللسانية فقط، وذلك بالتمييز بين ثلاثة أشياء؛ بين اللغـــــة Langue والكلامParole، وبين الشكل والجوهر، وبين التزامني والتعاقبي[12]. فاهتمّ سوسير باللغة وجعلها أمرا أساسيا، بينما جعل الكلام ثانويا وعرضيا، وقصر اللسانيات على شكل اللغة دون مادتها، فهي تدرس نظام اللغة، وجعل الأولوية للدراسة التزامنية على الدراسة التعاقبية[13].

أراد سوسير من دراسة البنية أن يدرس اللغة دراسة علمية تعتمد على اللغة ذاتها، ولا تتكئ على التاريخ أو علم النفس أو علم الاجتماع. قال وائل سيد عبد الرحيم: «القضية الجوهرية التي ركز عليها ((دوسوسير)) في محاضراته، هي قضية العلمية والرغبة في الانضباط والمنهجية، وفي الوصول إلى نتائج دقيقة مستقرة في مجال الدراسات اللغوية»[14].

فالمنهج البنوي يريد أن يصل باللغة إلى مرتبة الرياضيات، فيحتل التصور البنوي بين العلوم الإنسانية مكانا يشبه المكانة التي تحتلها الرياضيات داخل العلوم الدقيقة، فالبنوية–كالرياضيات– قمة في الصورنة والتجريد مقارنة مع العلوم الإنسانية[15].

2–الجذور الفلسفية والفكرية للمنهج البنوي:

يرى محمد محمد العمري أنّ للبنوية جذورا فلسفية تمتد إلى أفلاطون صاحب نظرية عالم المثل[16]. ولم يكن سوسير آتيا بالجديد الذي لم يسبق إليه، فقد تأثّر في القول بالبنية ببعض الباحثين من أمثال بيكتي وبعض علماء ليبزك وبرلين، وكذلك ويتـني وفرانز بوب، كما طوّر مفاهيمه انطلاقا من أفكاره من سبقوه[17]، ويرى كلود ليفي شتراوس« أن أصولها (البنوية) تعود إلى عصر النهضة، وأن خط سيرها يمر بالفلسفة الطبيعية لدي(غوته)، ثم باعتمادها طرقا موازية، تمر بألسنية أوبولت وسوسير، والأعمال البيولوجية للاوسي تومسون» [18].

ومادام المنهج البنوي يدرس أشكال الظواهر، فإنه تأثّر بالفلسفة التي جعلت العلل أربعا، ومنها العلة الصورية المهتمة بالشكل[19].

المبحث الثّاني: إمكانية تطبيق البنوية على نظام اللّغة العربيّة من وجهة نظر الباحث عبد الرحمن حاج صالح.

بعد ما تطرّقنا في المبحث السّابق لتعريف **المنهج البنويّ** لغة و اصطلاحا، وذكرنا شروط البنوية وخصائصها، وعرضنا جذورها الفلسفية والفكرية وأهمّ روادها من الغربيّين، نشرع في هذا المبحث في التّحدث عن إمكانية تطبيق هذا المنهج الغربي الحداثي على التّحليل اللّغويّ للّغة العربيّة من وجهة نظر الأستاذ عبد الرحمن حاج صالح الذي تناول هذه القضية من زاويتين:

–أنه عقد مقارنة بين البنوية الغربية والنحو العربي.

– أنه درس مدى إمكانية تطبيق مبدإ البنوية القاضي بتقطيع الكلام إلى أصغر وحداته على اللغة العربية.

1– المقارنة بين البنوية الغربية والنّحو العربي:

البنويّة هي ذلك المذهب اللّغويّ الذّي ظهر في أوربا وأمريكا في بداية القرن العشرين الميلادي، وهو الذّي يكتفي بدراسة اللّغة نظاماً وبنيةً بعيدا عن السّياقات الخارجيّة، بحيث يشكل نسقا لغويّا متكاملا. وقد عرِفه جمهور من اللّسانيّن العرب وخاصة الذّين أوفدوا إلى أوربا

لاستكمال دراساتهم العليا في اللّغة، وكانت البنويّة هي السّائدة في الجامعات الأوربيّة آنذاك، وكانت تحتوي على أفكار علميّة نظريّة ومنهجيّة جديدة ومفيدة مقارنةً مع ما كان موجودا في الغرب قبل ظهورها[20].

وأمّا النّحو العربيّ فهو ما وصل إليه "سيبويه" و شيخه "الخليل" وأتباعهما من الإبداع والعمق، فهم وحدهم الذين يمثلون –في اعتقاد "الأستاذ الحاج صالح"– أصالة النّحو العربيّ ونظريّاتِه الأصيلة العميقة.

من هنا حاول "الباحث عبد الرّحمن الحاج صالح" تبيّين الفوارق الجوهريّة التّي يفترق فيها النّحو العربيّ عن البنويّة، وفي الوقت ذاته إبراز القيمة العلميّة لكل واحدة من هاتين النّظريتين.

وقبل أن يتعرّض "الأستاذ" إلى تطبيق مبادئ البنوية على النحو العربي، ذكرَ بعض ما تتفق فيه البنوية والنحو العربي وما يختلفان فيه[21]:

أمّا **أوجه الشّبه** فهي كالتّالي:

- موضوع دراستهما واحد، حيث إنّ لكلا العلمين موضوعاً واحداً وهو اللّغة، ودراسة كلّ منهما تهتمّ باللّغة في ذاتها؛ أي من حيث كونها أداة تبليغ عن أغراض بني البشر، وفي هذا الأمر يتفق النّحاة والبنويون.
- أنّ كليهما يتناول اللّغة آنياً بالتّحليل إلى أجزائها الكبرى والصّغرى، كما يبحثان –أيضاً– في تركيبها.
- أنّ كلّا من البنويّين والنّحاة الأولين ينطلقون من واقع اللّغة كظاهرة، فالبنويّة تعتمد على مدوّنة مشكلّة من مجموعة من الخطابات في زمان ومكان معيّنين، ولِلُغةٍ معيّنة يراد تحليلها ودراستها، دون اللّجوء في الاستشهاد لخطابات خارجيّة عن هذه المدوّنة (corpus) سوآء أكانت من قِبل الباحث نفسه أم من جماعة خارجة عن هذه اللّغة المعنيّة. وهذا ما نجده عند النّحاة العرب الذّين يستشهدون بما هو موجود في دواوين العرب التّي دوّنها العلماء من الشّعر والمنثور والأمثال والحكم، ولا يلجؤون إلى غيرها، مراعين في ذلك الواقع اللّغويّ كما هو. إذن فكلّ من النّحاة والبنويّين يجعلون من المسموع المشاهد مادّة البحث، والمنطلق والأساس لكلّ تحليل.

- وكما يلجأ النّحاة إلى مبدأ الاستخفاف في تفسير ظواهر دورة التّخاطب مثل الإدغام والحذف والاختلاس، فكذلك تحاول البنويّة عند فهم الظّواهر اللّغويّة اللّجوء إلى مبدأيْ الاقتصاد والفرق، والاقتصاد هو ميل المتكلّم إلى التّقليل من الجهود العضليّة والذّاكريّة، وأمّا الفرق فهو على العكس من ذلك؛ أي أنّ المتكلم يميل إلى تبيين أغراضه تجاه المخاطب خشية الالتباس في كلامه.

وأمّا **التباين** الموجود بين النّحو العربيّ والبنويّة، فهو في المعياريّة والوصفيّة، وهذا الجانب هو أهمّ ما تختص به اللّغة، لأنّه الجانب الذّي تترتبّ عليه كثير من الأحكام الخاطئة عند جمهور العلماء من اللّسانيّين الغربيّين البنويّين ومن تبعهم من الباحثين العرب كما سنرى.

ترى البنويّة أنّ الوصف الموضوعي للّغة لا يتمّ إلاّ بإغلاق المدوّنة وجعلها المادّة الوحيدة التّي يرجع إليها الباحث في تحليله اللّغوي واستشهاده، لأنّ الوصف لا يخص إلاّ تلك العيّنة. وترى البنويّة أنّ المذهب الوصفي هو الوحيد الذّي يستحقّ أن يوصف بأنّه علمي لأنّه يعارض نزعتين:

-أولاهما: الحكم على العبارات و التّراكيب بالخطإ أو الصّواب؛ لأنّها موافقة أو مخالفة لمعيار نظام معيّن لغويّ ما.

- ثانيهما: تفسير الظّواهر اللّغويّة وتعليلها.

والمذهب الوصفي يقتضي امتناع الباحث من التدخلّ، وإصدار الأحكام بالخطإ والصّواب على ما يدوّنه من المعطيات اللّغويّة، لأنّه ليس من حقّه إبداء رأيه من استحسان أو استهجان، بل يكتفي بما فيها كما هي، وإلاّ يعدّ ذلك من قِبله تحكّما وتدخّلا، وهو خروج -في نظر البنويّة ومذهبها الوصفي-عن العلميّة وعن صفات الباحث النّزيه [22].

وأما منهج النحو العربي في دراسة المدوّنة، فالنّحويّون العرب يعتمدون على ما جمعه كلّ واحد منهم، وعلى ما جمعه الذّين سبقوهم ممّا ثبتت صحته وأجمعوا عليه، وبهذا تضمن الموضوعيّة، ولا تغلق المدوّنات اللّغويّة السّليقيّة (أي غير المكتسبة) إلاّ بذهاب أصحاب تلك اللّغة.

وأمّا عن المعياريّة والوصفيّة، فالنّحو العربيّ لا مناص له إلاّ أن يكون معياريّا؛ لأنّ أصحابه يقولون عند كلّ مناسبة: إنّ هذا حسن وذاك قبيح، كما يفعل "سيبويه"، فيكون بالتّالي صاحب

المذهب الوصفي –في رأي البنويّين– بعيدا كلّ البعد عن الموضوعيّة، بل ذاتيّاً لأنّه يفضّل معياراً على آخر[23].

وقد ردّ عبد الرحمن حاج صالح على النّظرة الخاطئة للنّحو العربيّ الزاعمة بأنّه معياريّ تحكميّ محض بدعوى إصداره أحكاما تفاضليّة بين لهجة وأخرى، ورأى أنّ الصواب غير هذا الذّي يقولونه لأسباب نوردها بإيجاز، منها[24]:

– إنّ معيار اللّغة ظاهرة من الظّواهر، وهي تخصّ سلوك النّاطقين بها فلا يمكن أن تهدر في البحث، "والمعياريّة هي النّظام الذّي استعمله قوم بالنّسبة إلى لغتهم، فهؤلآء يجب عليهم حتّى يتافهموا فيما بينهم أن يحترموا هذا النّظام...فإذا قال أحدهم : جاء زيداً، ومررت بزيداً، فهذا ليس بعربيّ.."[25].

– أنّ كل لغة في الدّنيا يخطئ ناطقها فلابدّ أن يقوّمه أحد أبنائها، فلا ينطق بأيّ شيء بدا له دون أن يخضع لما تعارف عليه أصحابها، فلا بد أن ينحو نحوهم في طرائق تصرّفهم من إعراب وغيره على حدّ تعبير "ابن جنّي" [26].

– أنّ كل أصحاب لغة معيّنة في الدّنيا لا يستوي عندهم الخطأ والصّواب في اللّغة المتواضع عليها، ولا يسمحون لأيّ ناطق أن يتكلّم بعبارة خارجَ ما تعارفوا عليه.

– إنّ دليل الوصفيّين من الغربيّين ومن المحدثين العرب بأنّ النّحو العربيّ معياري هو الاستناد إلى ما جاء في عبارات من كتاب"سيبويه" في مواضع كثيرة، منها: هذا جيّد، وأجود، وأعرب، ورديء، وغيرها، وذلك مثل قوله: « وترك ذلك أجود و أحسن... »[27] ، وقال أيضا: في موضع آخر «وقد تكلّم به العرب وهو رديء»[28].

إنّ حكمهم الخاطئ على هذه الكلمات، إنّما هو راجع لعدم تفطنهم لقول "سيبويه" واستغلاق قصده من دلالات هذه العبارات عليهم. والمراد منها" الخروج عن القياس أيّ الباب، لا أيّ خروج، بل ذلك الذّي يكون قليلا جداً في استعمال الفصحاء أي السّليقيّين من النّاطقين..."[29]، وهو الذّي لم يستعمله العرب الفصحاء الذّين تُرضى عربيّتهم أصلاً، أو استعمله القليل منهم، فإنّ النّحاة يصفونه بالقبيح أو الرّديء، ومع ذلك فإنّهم لا يعتبرونه لحناً لأنّه مستعمل من فئة قليلة أو من بعض الأفراد القلائل، أي موجود واستعماله جائز لكن من القلّة في مقابل المستعمل من كآفّة العرب أو عامّتهم، ويؤكد هذا ما قاله أبو الفتح عثمان ابن جنّي في

خصائصه: " ...القياس مقتضٍ لصّحة لغة الكافّة..."[30]، وهو معيار موضوعي لأنّه معيار لغة العامّة لا الفئة القليلة من النّاس.

2–تقطيع الكلام إلى أصغر وحداته بين المبادئ البنوية وواقع اللغة العربية:

دخلت المناهج النّقديّة الغربيّة إلى السّاحة النّقديّة العربيّة بما فيها البنويّة التّي كانت هي السّائدة في الجامعات الأوربيّة والأمريكيّة، وقد عرفها جمهور اللّغويّين العرب الذّين كان لهم الحظ في استكمال دراساتهم العليا، حيث أوفدوا إلى البلدان الغربيّة (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا) في شكل بعثات علميّة.

ولما رجع هؤلآء الطّلبة إلى بلدانهم العربيّة –بعد تحصيلهم العلمي وإفادتهم من مشايخهم وأساتذتهم الغربيّين– نشروا ما سمعوه منهم، وكان المذهب السّائد هو المذهب البنويّ، فلما انتهى هؤلآء الطّلاب من نشر أفكار أساتذة المدارس اللّسانيّة، ظهر لهم أن يطبّقوا هذه المناهج على اللّغة العربيّة، فكانت منهم محاولة طيّبة، لكن مع الأسف كانوا من المقلّدين، يعني أخذوا بقول الغير دون تمحيص أو انتقاد، والتّقليد ضدّ الاجتهاد.

والخطأ الذي ارتكبوه كان كبيرا جداً، وما ترتبّ عليه من عواقب جسيمة من الأخطاء والأوهام كانت جدّ سيّئة، لأنّهم أخذوا أوصافا وقوانين، وعلاقات علميّة خاصّة بلغات معيّنة وطبّقوها كما هي على اللّغة العربيّة، واللّغات –كما هو معلوم– تختلف فيما بينها، فاللّغات الأوربيّة لها نظامها الاشتقاقي الخاص بها، وتخالف بذلك العربيّة وأخواتها السّاميّة، لأنّ اللّغات الرّومانيّة ليس فيها اشتقاق مثل اللّغة العربيّة، يشتّق فيها الاسم من الاسم بزيادة سابقة (prefixe)أو لاحقة (suffixe) أو كلاهما، فهو اشتقاق تسلسلي أفقي، أي نأخذ الجذر ونضيف له سوابق ولواحق على وجه خطيّ، والبنيويون يتناولون تحليل اللّغة بتقطيع الكلام إلى أصغر وحداته ممّا يدلّ على معنى، وذلك باللّجوء إلى استبدال جزء بجزء آخر مع بقاء الكلام دالاً على معنى، فيحكمون عليه بأنّه وحدة دالّة، وهو ما يسمونه (morpheme).

وعند التحليل للّغة هناك محوران اثنان: أحدهما تجري وحداته إحداها تلو الأخرى وهو المحور التّركيبي، وثانيهما يقع فيه استبدال وحدة بأخرى، ويحصل هذا في كلّ موضع من المحور التّركيبي كلّ ما أمكن تحقيق استبدال جزء بآخر وهو المحور التّصريفي.

ولكنّ هذا التحليل يصلح لو كانت كلّ اللّغات تتشكلّ من أجزاء دالّة فقط، غير أنّ الأمر ليس كذلك[31]؛ لأنّ " الكثير من المعاني لا تدلّ عليها في العربيّة السّوابق واللّواحق، بل أشياء مجرّدة هي صيغ الكلم والمواد الأصليّة"[32].

ومن هنا يتساءل "الأستاذ الحاج صالح" في حيرة من أمر الذّين يحاولون تطبيق قوانين تخص اللّغات الأوربية على اللّغة العربيّة، قائلا: " فلست أدري لماذا يتعسفّ بعضهم للعثور على المورفيمات الدّالة على معنى الجمع في مثل: صاحب/ أصحاب؟ أيّ الأجزاء في: أصحاب يدلّ على الجمع؟ أليس من البيّن أنّ صيغة أفعال (أي زيادة همزة مفتوحة في الأول مع سكون الحرف الأصلي الأول وفتح الثّاني بزيادة المدّ كلّ في موضعه) هي الوحدة ولم تكن جزءاً مقطعاً؟..."[33]، ولكن البنويّون في تحليلهم لهذه الوحدة اللّغويّة يحكمون على الهمزة هنا وعلى الفتحة مع مدّتها بأنّهما مورفيم متقطّع، وهذا راجع إلى التّحليل التّقطيعي البنويّ البسيط الذّي يقف عاجزا عن تفسير العلاقة بين: (صاحب) و(أصحاب) لأنّه يكتفي بزيادة السّوابق واللّواحق.

فهذا التّصرّف من الكلمات على وجه خطي أفقي غير عمودي هو موجود في اللّغات الأخرى، أي في جميع لغات الدّنيا، خاصّة في العربيّة، لكن اللّغة العربيّة و اللّغات السّاميّة تمتاز عن هذا بشيء آخر وهو الاشتقاق العمودي، يعني إدماج الجذر في صّيغة معيّنة، مثل : كِتَاب على وزن فِعَال، الكاف، و التّاء، و الباء جذر، وهي المواد الأصليّة أو المادّة الخام، فتصبّ في قالب و هو الوزن[34].

والتّحليل العربيّ يتجاوز التحليل التقطيعي بالنّظر في البناء الباطني للكلمة، بأن يعتبر في كلمة صاحب/أصحاب، الصّيغة أي مجموع الحروف الأصليّة والزائدة ولكلّ موضعه، يقول صاحب شرح الشّافيّة لابن الحاجب: "المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها وهيئتها التّي يمكن أن يشارك فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبّة وحركاتها المعيّنة وسكونها مع اعتبار الحروف الزّائدة والأصليّة كلٌّ في موضعه..."[35]

فالبنوية التي تعتمد على هذه النّزعة التّقطيعيّة لا تصيب دوما؛ لأنه ليستْ كلّ الوحدات قابلة للتّقطيع؛ إذ ليست كلّ اللّغات دوالها مبنيّة بانضمام قطعة إلى أخرى. وإذا حاول البنويّون أن يسلّطوا تحليلهم التّقطيعي على الوحدات غير القابلة للتّقطيع كما مرّ بنا، فسيكون من قبيل التعسّف ليس إلاّ، "وهذا لأنّ مفهوم المجموعة ذات التّرتيب تنقصهم وكذا مفهوم الموضع كما

يتصوره العلماء العرب"[36]. والكلمة هي الوزن والصيغة مع مراعاة ترتيب حروفها وحركاتها وسكونها وكذلك اعتبار الحروف الزائدة والأصليّة كلّ في موضعه على حدّ تعبير "الرّضي الأستربادي".

الخاتمة :

وخلاصة القول هو أنّ اللّسانيّات البنويّة لا يمكن تطبيقها حرفيا على اللغة العربية، فالنّحو العربيّ له أسس علميّة مغايرة لأسس البنوية، وخصوصا في المبادئ التّحليليّة لكلا العلمين، ولا يتوقف الاختلاف على هذا فحسب، بل الاختلاف أيضاً في تقطيع الكلمات من أجل الوصول إلى أصغر وحدة دالة.

ومادمنا قد بيّنا أنّ هناك اختلافا نظريا ومنهجيا بين اللّغة العربيّة وخصوصيّتها، واللّسانيّات البنويّة ونزعتها التّحليليّة التّقطعيّة، فإننا نصل إلى نتيجةٍ، وهي: أَنّ النّحو العربيّ والبنويّة مختلفان نظريّةً ومنهجاً، ولا يصحّ ولا يليق أن نأخذ قوانين من لغة ونقوم بتطبيقها على لغة أخرى.

هوامش :

1ابن منظور، محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت)، ج2، مادة(نهج)، ص:383.

2ابراهيم ابراش: المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009م، ص:65.

3 خان، محمد: منهجية البحث العلمي "وفق نظامLMD"، (د.د.ن)، ط1، 2011م، ص:383.

4ابراهيم ابراش، (مرجع سابق)، ص:65.

5ابن فارس، أحمد: معجم مقاييس اللغة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، دط، 1429هـ/2008م، ص:138.

6 ليونارد، جاكسون: بؤس البنيوية الأدب والنظرية البنيوية، تعر/ ثائر ديب، دار الفرقد للطاعة والنشر والتوزيع، دمشق، سورية، ط2، 2008م، ص:48.

7 لعمري، محمد محمد: الأسس الإبستمولوجية للنظرية اللسانية"البنيوية والتوليدية"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان ط1، 2012م، ص:67.

8 ابراهيم، ابراش، (مرجع سابق)، ص:118. نقلا عن بيار أنصار، العلوم الاجتماعية المعاصرة، ترجمة نخلة فريفر، المركز الثقافي العربية، بيروت: الدار البيضاء: ط1 1992 ص15.

9 سامر فاضل، الأسدي: البنيوية وما بعدها النشأة والتقبّل، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1436هـ/2015م، ص:42، 43.

10 ينظر: ليونارد، جاكسون، (مرجع سابق)، ص:47.

11 مبارك، مبارك: معجم المصطلحات الألسنية فرنسي- إنكليزي- عربي، دار الفكر اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1995م، ص:272.

12 ينظر: سايمون كلارك: أسس البنيوية، نقد ليفي شتراوس والحركة البنيوية، تر/سعيد العليمي، مر/إبراهيم فتحي، دار بدائل للطبع والنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، ط1، 2015م، ص115.

13 ينظر: سايمون كلارك، (مرجع سابق)، ص115، 116، 117.

14 وائل، سيد عبد الرحيم: تلقي البنيوية في النقد العربي نقد السرديات نموذجا، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، (د.ط)، 2010م، ص:18.

15 ينظر: العمري، محمد محمد، (مرجع سابق)، ص:76.

16 ينظر: المرجع نفسه، ص:66.

17 ينظر: المرجع نفسه، ص:68.

18 سامر فاضل الأسدي، (مرجع سابق)، ص:45، نقلا عن من الشكلانية الروسية إلى البنيوية الفرنسية لفرناند م. ديجورج، ص:145.

19 تنقسم العلة عند أرسطو إلى أربعة أنواع: العلة المادية والعلة الصورية والعلة الفاعلية والعلة الغائية؛ فالعلة المادية هي مادة الشيء التي منها وجد، والعلة الفاعلية هي صانع الشيء وموجده، والعلة الصورية هي شكل الشيء وتركيبه، والعلة الغائية هي الغرض من وجود الشيء. فالكرسي الذي نجلس عليه علته المادية الخشب والحديد اللذين هما مادة تكوينه، وعلته الفاعلية هي الصانع الذي صنعه، وعلته الصورية شكله المكون من أربعة أرجل ومقعد ومسند، وعلته الغائية إرادة الجلوس عليه./ ينظر: تمام حسان: الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، (د.ط) ،1982م، ص:179.

20 ينظر: الحاج صالح، عبد الرّحمن: بحوث و دراسات في اللّسانيات العربيّة، موفم للنشر، الجزائر، دط، 2012م، ج2، ص: 23.

21 ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص: 24.

22 ينظر: الحاج صالح، بحوث و دراسات في اللّسانيات العربيّة، ج2، ص: 27.

23 ينظر : المصدر نفسه، ج2، ص 27.

24 ينظر : المصدر نفسه، ج2: ص: 27 وما بعدها.

25 الحاج صالح، محاضرة 2 ألقاها في جامعة المديّة، كليّة الآداب و اللّغات، بمناسبة انعقاد ندوة علميّة، يومي 05 و 06 فيفري 2017م.

26 ينظر: ابن جنّي، الخصائص،تح/محمّد علي النّجار، دار الكتب المصريّة،دط، دت. ج1، ص:34.

27سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تح/عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408ه/1988م، ج1، ص: 80.

28 المرجع نفسه، ج4، ص: 443

29 الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة ج2، ص 28.

30 ابن جنّي: الخصائص، ج2،ص:15.

31 الحاج صالح، بحوث و دراسات في اللّسانيات العربيّة ج1، ص 287.

32 المصدر نفسه، ج1، ص 287.

33 المصدر نفسه، ج1، ص :287.

34 الحاج صالح، محاضرة 2 ألقاها في جامعة المديّة، كليّة الآداب و اللّغات، بمناسبة انعقاد ندوة علميّة، يومي 05 و 06 فيفري 2017م .

35 الأستراباذي، رضي الدّين محمّد بن الحسن: شرح شافية ابن الحاجب، تح/ محمّد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، دط، 1402ه/1982م، ج1، ص:2.

36 الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة ج1، ص 213.